

2019

## الدول العربية

### الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران

الرسائل الرئيسية والتوصيات



أهداف  
التنمية المستدامة



منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة



التقرير العالمي  
لرصد التعليم

## الرسائل الرئيسية

تتفاعل الهجرة والنزوح مع التعليم. ويحدث هذا من خلال علاقات معقدة متبادلة تؤثر على الذين ينتقلون كما تؤثر على الذين يقيمون حيث هم أو الذين يستضيفون المهاجرين واللاجئين:

- وتستدعي الهجرة والنزوح من نظم التعليم أن تكون متأهبة. ويلزم أن تعترف البلدان في قوانينها بحق المهاجرين واللاجئين في التعليم وأن تُعمل هذا الحق في الممارسة العملية.
- ويؤثر التعليم كذلك تأثيراً شديداً على الهجرة والنزوح، سواء من حيث حجمهما أو كيفية النظر إليهما.
- وقد أقر العالم في كانون الأول/ديسمبر 2018 اتفاقين عالميين بشأن المهاجرين واللاجئين يحددان لأول مرة، في جملة أمور، الالتزامات الرئيسية بشأن التعليم.

ولا يتأثر أي جزء من العالم في الوقت الحالي بالهجرة والنزوح قدر تأثر الدول العربية بهما. فهذه المنطقة تمثل 5% من سكان العالم ولكنها تضم 32% من لاجئيه و38% من عدد النازحين داخلياً على الصعيد العالمي بسبب النزاع. وعلى الرغم من أن الهجرة تتيح الفرص، إلا أن الأزمات الإنسانية قد أدت إلى تباطؤ وتيرة تطوير التعليم في هذه المنطقة مقارنة بغيرها من المناطق، مما يقوّض آفاق المستقبل بالنسبة لهذا الجيل والأجيال القادمة. فعلى سبيل المثال، على مدار العقدين الماضيين:

- تقلصت الفجوة في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الدول العربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من النصف.
- تجاوزت آسيا الوسطى وجنوب آسيا الدول العربية في معدل الالتحاق بالتعليم الإعدادي.
- تجاوز معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في الدول العربية المتوسط العالمي بمقدار 2.5 نقطة مئوية، لكنه الآن يقل عنه بمقدار 2.5 نقطة مئوية.

### الهجرة الداخلية

تمثل الهجرة الداخلية غالبية التحركات السكانية. وعادةً ما تشكل الهجرة من الريف إلى الحضر، وهي ظاهرة بارزة بشكل خاص في البلدان المتوسطة الدخل، والتدفقات الموسمية أو الدائرية أكبر التحديات التي تواجه أنظمة التعليم. ولكن معدل التحضر وكثافة الهجرة الداخلية في الدول العربية أقل منهما في المناطق الأخرى.

ففي تونس، يقفز معدل الهجرة الداخلية من 2% بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عاماً إلى 7% بين من هم في العشرينات من العمر وبدرجة أكبر بين الإناث، ويمثل التعليم ذا النوعية الأفضل في المناطق الحضرية سبباً رئيسياً من أسباب الهجرة. ويهاجر لأغراض التعليم، في المتوسط، 8% من التونسيين وأكثر من 20% من بعض المحافظات.

وفي مصر، تنخفض معدلات التسرب بين أطفال المهاجرين الداخليين انخفاضاً طفيفاً في مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي ويزيد احتمال استمرارها في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي.

وفي العراق، يعيش 13% من السكان في 3 700 من الأحياء الفقيرة، يوجد بها ما يقرب من 2 200 مدرسة غير مكتملة. وفي مدينة الصدر، وهي أكبر الأحياء الفقيرة في بغداد، أشار 9% من السكان إلى التعليم باعتباره أولوية قصوى. وفي ربع الأحياء الفقيرة في القاهرة، مصر، كانت المدارس الثانوية العامة تقع خارج الحي.

وتركز المدارس الميدانية لمجتمعات البدو الرُّحَّل والرعاة في بلدان مثل جيبوتي على المهارات المرتبطة بالزراعة التي تهدف إلى زيادة كفاءة إدارة الثروة الحيوانية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

### الهجرة الدولية

كان للهجرة من الدول العربية وإليها في الماضي جانبان رئيسيان، بينما أخذ جانب ثالث الآن في الظهور.

أولاً، تتمتع بلدان مجلس التعاون الخليجي بأعلى معدلات الهجرة الوافدة في العالم. وفي قطر والإمارات العربية المتحدة، يمثل المهاجرون الوافدون الأغلبية سواء في مجمل عدد السكان أو في عدد الطلاب.

- والبحرين هي البلد الوحيد في هذه المجموعة التي تتيح حرية الالتحاق بنظام المدارس العامة للمهاجرين، الذين يشكلون حوالي نصف طلاب هذه المدارس.

- ولكن البلدان الأخرى في المجموعة، تمشياً مع سياسة الهجرة التي تعزز التفرقة، تقدم خدماتها للمهاجرين خلال نظام للتعليم الخاص، ترتبط فيه إمكانية الالتحاق والجودة بالقدرة على الدفع. ويشكل المهاجرون 73% من طلاب المدارس الخاصة في الكويت و81% في قطر و83% في الإمارات العربية المتحدة.

الحكومية للبنين في دولة الإمارات العربية المتحدة. غير أنه يجري الاستعاضة عنهم باستقدام معلمين ناطقين باللغة الإنجليزية، معظمهم من البلدان ذات الدخل المرتفع، يتم تعيينهم بشروط أفضل كثيراً.

ثانياً، معدلات الهجرة الإقليمية أعلى من المتوسط العالمي البالغ 3.4%، لا سيما في لبنان (12%) ولكن أيضاً في بلدان المغرب الجزائر وتونس ولا سيما المغرب (8%).

- وتوجد أعلى نسبة من إجمالي المهاجرين الوافدين من الدول العربية، وهي آخذة في الارتفاع، في فرنسا (37%)، 95% منهم من المغرب) والسويد (18%)، ومنهم 75% من العراق والجمهورية العربية السورية). وتبلغ نسبة الطلاب البالغين من العمر 15 عاماً من ذوي الخلفيات المهاجرة 26% في فرنسا و31% في السويد.
- وللتحويلات تأثير إيجابي على الإنفاق الأسري على التعليم. والبلدان التي تتلقى معظم التحويلات هي مصر (20 مليار دولار أمريكي)، بالقيمة المطلقة، وفلسطين (13% من الناتج المحلي الإجمالي)، بالقيمة النسبية. وتبلغ تكلفة التحويل إلى الدول العربية 7.3%، وهي قريبة من المتوسط العالمي.
- ويوجد في اليمن أدنى معدل للإلمام بالأمور المالية في العالم، حيث يبلغ 13%، في حين تحتل تونس المرتبة الأعلى بين الدول العربية، حيث يبلغ هذا المعدل فيها 45%. ويمكن أن يكون لبرامج التثقيف المالي للمهاجرين تأثير إيجابي على القرارات المالية كما يتبين من دراسة على المهاجرين الهنود في قطر.
- وكثيراً ما يترك الطلاب المهاجرون الذين من أصل عربي التعليم أو يتم توجيههم إلى مسارات مهنية في وقت مبكر. ففي أمستردام، التحق 9% من طلاب الجيل الثاني للمهاجرين القادمين من المغرب بالمسارات المهنية في المرحلة الإعدادية في عمر 12 عاماً، مقارنة بنسبة 2% من المواطنين الأصليين.
- ويمثل نقص الكفاءة اللغوية أحد المعوقات في التعليم. وفي أوروبا الغربية، ترتبط مشاركة المهاجرين المغاربة في دورات اللغة في السنوات الأربع الأولى بعد الهجرة بتأثير إيجابي وطويل الأجل على المهارات اللغوية والاتصالات الاجتماعية. ولكن يلزم الجمع بين التدريب اللغوي وتعلم المحتوى في أقرب وقت ممكن.
- والطلاب المهاجرون الوافدون من تونس والجزائر والمغرب يسوء أداؤهم في فرنسا. فنسبة 25% منهم، على سبيل المثال، تعيد السنة مقارنة بـ 15% في المتوسط. بيد أنه يتبين، بعد أخذ خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار، أن نتائجهم الأكاديمية لا تختلف عن نتائج الطلاب الفرنسيين الأصليين.

■ وتمثل المدارس الخاصة سوقاً مريحة في هذه البلدان، تقدر قيمتها بحوالي 13.2 مليار دولار أمريكي في العام الدراسي 2016/2017 ويتوقع أن تتضاعف إلى 26.2 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023. وتقدم هذه المدارس الخاصة مناهج دراسية تتفق في معظمها مع البلد الأصلي للطلاب. فالمدارس الخاصة البالغ عددها 194 في دبي، الإمارات العربية المتحدة، تقدم 17 منهجاً مختلفاً.

■ وتبذل البحرين والإمارات العربية المتحدة جهوداً لضمان أن يتعلم جميع طلاب المدارس الخاصة اللغة العربية بمستوى جيد وأن يتم تدريسهم من خلال منهج مشترك للدراسات الاجتماعية. ولم يجر تقييم فعالية هذه المبادرات، في حين أفاد ثلثا الشباب العرب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً في عام 2017 بأنهم يتكلمون الإنجليزية أكثر مما يتكلمون العربية الفصحى في حياتهم اليومية.

■ وفي الكويت، لا يمكن للطلاب "البدون" عديمي الجنسية أن يلتحقوا إلا بالمدارس الخاصة التي تفرض الرسوم (من 860 دولاراً إلى 1 550 دولاراً أمريكياً في السنة) على الرغم من أن الحكومة تدعم نسبة 70% من هذه الرسوم.

■ حدث توسع استثنائي في التعليم العالي، وخاصة على صعيد القطاع الخاص، لتلبية الزيادة في الطلب من المواطنين والمقيمين المغتربين. وتوجد في عُمان 27 جامعة غير حكومية وارتفع عدد طلاب التعليم العالي فيها من 16 000 في عام 1998 إلى 132 000 في عام 2016.

■ وتتمتع الدول العربية بدرجة تفوق المتوسط العالمي من تنقل الطلاب. وقد ارتفعت نسبة التنقل إلى الخارج من 3.1% في عام 2009 إلى 4.3% في عام 2017، بينما زادت نسبة التنقل الداخلي للطلاب في الدول العربية من 2.3% في عام 2006 إلى 3.2% في عام 2017، وبلغت 35% في قطر و49% في الإمارات العربية المتحدة.

■ وجاء الطابع الدولي في مجال التعليم العالي مع التحول من العربية إلى الإنجليزية كلفة للتدريس. ففي البحرين، تهدف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي إلى إعداد المواطن العالمي القادر على التواصل الجيد باللغة الإنجليزية. واستحدثت المراسيم الملكية في المملكة العربية السعودية اللغة الإنجليزية على مستوى ما قبل الجامعة كما أدخلت إصلاحات مختلفة. واللغة الإنجليزية هي لغة تدريس العلوم والرياضيات في الإمارات العربية المتحدة.

■ وإلى عهد قريب، كان المعلمون الأجانب، وغالبيتهم من المصريين والأردنيين، يشكلون حوالي 87% من المعلمين في المدارس الحكومية في قطر و90% في المدارس

غير أن هذا الحل غير مستدام. فالنظم الموازية تفتقر إلى المعلمين المؤهلين، والامتحانات لا تُتمد نتائجها، وهناك احتمال خفض التمويل في غضون مهلة قصيرة. وتحد هذه النظم، بالتالي، من فرصة إدماج اللاجئين وعيشهم حياة مجدية، خاصة إذا طال أمد النزوح. والهدف من ذلك هو إدماج اللاجئين بشكل كامل في نظام التعليم الوطني، بحيث يدرسون في نفس الفصول الدراسية مع المواطنين الأصليين بعد فترة قصيرة من الفصول التعويضية، إذا لزم الأمر، لإعدادهم للالتحاق بمستويات مناسبة لأعمارهم.

ويُلمز إعلان جيبوتي لعام 2017 بشأن تعليم اللاجئين على الصعيد الإقليمي الأطراف الموقعة عليه، ومنها جيبوتي والسودان، بإدماج تعليم اللاجئين والعائدين في خططها لقطاع التعليم بحلول عام 2020، ويقترح اتخاذ بعض الإجراءات، من قبيل وضع حد أدنى لمعايير التعلم أو إدماج اللاجئين في نظام المعلومات الوطني الخاص بإدارة شؤون التعليم.

والظروف الجغرافية والتاريخية وتوافر الموارد وقدرة النظام كلها عوامل تؤثر على درجة إدماج اللاجئين. وفي بعض الحالات، يكون التحرك نحو الإدماج تدريجياً، تبعاً للتطورات على أرض الواقع وبعد أن يزداد فهم الفوائد التي يمكن أن تترتب عليه. ففي تركيا، هبطت نسبة الأطفال اللاجئين السوريين الملتحقين بمراكز التعليم المؤقتة من 83% في العام الدراسي 2014/2015 إلى 37% في 2017/2018. وستدمج الحكومة جميع الأطفال اللاجئين السوريين في نظام التعليم الوطني بحلول عام 2020 وتُنهي تدريجياً توفيره بشكل منفصل.

ويمكن أن تشكل الموارد قيلاً رئيسياً. وقد اعتمد الأردن ولبنان نظام الفترتين. فالمواطنون الأصليون يحضرون في الفترة الصباحية ومعظم اللاجئين السوريين في فترة بعد الظهر. ورغم أن هذا يمثل الحل الواقعي الوحيد في المدى من القصير إلى المتوسط، إلا أنه لا يوصى به على المدى الطويل. ومن الضروري أن تعزز الحكومات تنمية القدرات المهنية للمعلمين والقائمين على إدارة المدارس؛ وتربط الجهات المانحة استجابتها الإنسانية القصيرة الأجل بتدخلات التطوير الطويلة الأجل لتعزيز النظام؛ وتقوم الجهات الفاعلة في مجال التعليم غير الرسمي باستحداث برامج تجمع بين الطلاب من المواطنين الأصليين واللاجئين؛ وتستعد جميع الجهات الفاعلة لتفكيك الفترة الثانية في نهاية المطاف ومعالجة النتائج المترتبة على إدماج الباقيين.

ويفتقر اللاجئون في كثير من الأحيان إلى الوثائق، مثل شهادات الميلاد وشهادات التخرج من المدارس والدبلومات، مما يجعل إدماجهم في نظم التعليم الوطنية أكثر صعوبة. وكان الأردن يشترط على اللاجئين الذين يعيشون

علاوة على ذلك، يرغب حوالي 69% من الآباء الفرنسيين الأصليين و76% من الآباء الذين ترجع خلفيتهم إلى شمال أفريقيا في أن يلتحق أطفالهم بالتعليم العالي. وتتسع الفجوة إلى أكثر من الضعف عند إدخال العوامل المتعلقة بالخلفية في الاعتبار.

وتوجد في لبنان والمغرب أعلى معدلات الهجرة لذوي المهارات العالية إلى الخارج، وتبلغ حوالي واحد من كل أربعة. ويمكن أن يكون لاحتمالات هجرة ذوي المهارات تأثير إيجابي على تراكم رأس المال البشري في البلدان المرسل، إذا بلغ أقصاها 14%. وهو معدل معتدل لهجرة ذوي المهارات العالية.

وثمة اتجاه ثالث أخذ في الظهور، وهو أن المهاجرين الأفريقيين من جنوب الصحراء الكبرى يستقرون بشكل متزايد في شمال أفريقيا. وتقوم الحكومة في المغرب بوضع سياسات وإطار عمل لتوجيه اندماجهم في نظام التعليم. وبلغ عدد المقيدين من أطفال المهاجرين حوالي 5 500 طفل في العام الدراسي 2017/2018.

وقد أصبحت ليبيا بوابة للأفريقيين القادمين من جنوب الصحراء المتجهين إلى أوروبا. ففي عام 2018، تم تسجيل عدد يقدر بنحو 62 000 من الأطفال اللاجئين والمهاجرين في سن الدراسة في ليبيا، منهم حوالي 53 000 يحتاجون إلى الدعم للحصول على التعليم. ولم يلتحق بالتعليم أطفال غير مصحوبين بذويهم أو منفصلون عنهم. وليس التعليم مجانياً للكثيرين من هؤلاء الأطفال. وفرص التعلم شحيحة بالنسبة لمن لا يتسنى لهم الالتحاق بالمدارس الرسمية، والتعليم غير الرسمي شبه منعدم.

## النزوح الدولي

في نهاية عام 2018، بلغ عدد اللاجئين 25.9 مليون لاجئ، منهم 5.5 ملايين فلسطيني. وكانت الجمهورية العربية السورية (6.7 ملايين) هي البلد الذي هرب منه أكبر عدد من الناس، بينما احتل السودان (0.7 مليون) أيضاً أحد المراكز العشرة الأولى. وكان السودان (1.1 مليون) ولبنان (1 مليون) والأردن (0.7 مليون) من بين البلدان العشرة الأولى التي استضافت اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف لبنان (0.5 مليون) من اللاجئين الفلسطينيين والأردن (2.2 مليون) منهم، مما يجعلهما أكبر بلدين مستضيفين للاجئين بالقياس إلى عدد سكانهما في العالم.

واعتادت معظم الحكومات، في مواجهة الأزمات، على توفير نظم تعليمية موازية للسكان اللاجئين. وما زال هذا هو الحال بالنسبة للاجئين الماليين في موريتانيا، حيث يلتحق 5 300 طفل من أصل 19 300 طفل في سن المدرسة بمدارس تتبع المنهج الدراسي المالي.

من محاولات تكييف المحتوى، فإن توافقها مع نظم التعليم الوطنية المضيفة هو الاستثناء.

وعلى الرغم من الاستجابة الغالبة في البلدان الخمسة التي تستضيف اللاجئين السوريين، فإن 39% من الأطفال في سن الدراسة لا يزالون غير ملتحقين بالتعليم. وما زال الكثيرون يوضعون في نظم موازية، معظمها غير مستدام على المدى الطويل، خاصة في ظل تناقص الدعم الدولي.

ويتمتع اللاجئون الصحراويون في الجزائر بنظام تعليمي ومنهج منفصلين باللغتين العربية والإسبانية. وبالرغم من التحاق جميع الأطفال بالتعليم الأساسي، فإن معظم خريجي المدارس الإعدادية الذين تجاوز عددهم 200 200 عام 2017 قد رحلوا للالتحاق بالمدارس الثانوية في مدن أخرى، ومنهم من يدرسون في مدارس داخلية على بعد مئات الكيلومترات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طرأ انخفاض طويل الأجل على المعونات الإنسانية.

وتوفر الأونروا، في شراكة مع اليونيسكو، التعليم الأساسي المجاني المعتمد لعدد قدره 526 000 طفل لاجئ في 711 مدرسة في فلسطين. وتعاون الوكالة بشكل وثيق مع أربع حكومات مضيفة لضمان الانتقال السلس للطلاب إلى نظم التعليم الثانوي لديها، بما في ذلك الاعتراف بمؤهلاتها ومناهجها وامتحاناتها وجدولها الزمنية واعتمادها.

وتعمل الأونروا بأربعة مناهج ومجموعات مختلفة من الكتب المدرسية، وهي عملية ذات أساس منطقي واضح، لكنها لا تخلو من تحديات. وفي عام 2011، اعتمدت سياسة بشأن التعليم من أجل حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح، وفي عام 2013، استحدثت إطاراً لاستعراض مناهج البلدان المضيفة لضمان الامتثال لمعاييرها التربوية. وفي حوالي 4% من الحالات التي وجد فيها محتوى المناهج الدراسية غير ممتثل، أعدت الأونروا مواد إثراء "بديلة" أو "تكميلية" للمعلمين.

ونظراً لأن 44% من مدارس الأونروا تأثرت بشكل مباشر من جراء النزاع المسلح والعنف، شرعت الوكالة في عملية إصلاح لحماية اللاجئين ودعمهم، وتعزيز قدرة هيئات التدريس على تقديم تعليم جيد النوعية، وبناء شبكة من الممارسين في المدرسة وتوثيق الروابط مع الآباء والمجتمع المحلي. وعليها أن تضع خطة وميزانية لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالتكاليف الإضافية لمرتبات المعلمين، والنقل، وأنشطة التعلم غير المدرسية، وانخفاض قدرة اللاجئين على دفع التكاليف المرتبطة بالمدرسة بسبب الفقر.

وينبغي ألا يأتي التركيز على الأطفال في سن التعليم الإلزامي على حساب الالتزامات الدولية المقررة في إطار الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بضمان فرص

خارج المخيمات الحصول على بطاقات خدمة للالتحاق بالمدارس، لكن وزارة التربية والتعليم بدأت في عام 2016 في السماح للمدارس العامة بقبول الأطفال دون بطاقات. وفي إقليم كردستان العراق، كانت وزارة التعليم تصدر اعترافاً بالمعادلة المؤقتة لشهادات طلاب المدارس الثانوية لأغراض الالتحاق بالجامعة لكنها أوقفت هذه العملية في العام الدراسي 2018/2019.

ويمكن أن تكون الرسوم والتكاليف التعليمية الأخرى مرتفعة بشكل خاص بالنسبة للاجئين، خاصة عندما تتعرض حريتهم في التنقل وحقهم في العمل للتعطيل. وقد أدخل برنامج الأغذية العالمي برنامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ في لبنان في العام 2015/2016. وكانت طريقة تجربته باستخدام النقد ناجحة ولكن لم يمكن التوسع فيها مالياً. وجرى التوسع في طريقة إمداده بالغذاء لتشمل 24 000 طفل من المواطنين الأصليين واللاجئين الضعاف في مدارس ابتدائية عامة مختارة في المناطق ذات المعدل المرتفع للفقر وتكدس اللاجئين.

والتعرف على صدمات الأطفال النفسية ومعالجتها أمر معقد. ويمكن للمعلمين تقديم حلول للحالات الأقل حدة من خلال ممارسات التعليم الروتينية التي تركز على تعزيز النمو وبناء مهارات الأفراد. ولكن على الرغم من حاجة هؤلاء المعلمين إلى التطوير المهني المستمر، فهم لا يتلقون التدريب في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. ففي الجمهورية العربية السورية، لم يتلق 73% من المعلمين الذين شملهم الاستقصاء هذا النوع من التدريب.

ويمكن لنهوج التعلم التي تقوم على الدعم الاجتماعي والانفعالي أن تبني المهارات المتعلقة بالوعي الذاتي والإدارة الذاتية والوعي الاجتماعي وبناء العلاقات واتخاذ القرارات المسؤولة، التي يمكن أن تتضرر من جراء انعدام اليقين ومخاطر النزوح. ومن الأمثلة على ذلك برامج التعبير الإبداعي والعلاج عن طريق اللعب الذي يركز على الطفل في تركيا، وأنشطة بناء الدعم الاجتماعي من خلال الرياضة في الأردن، والأنشطة العقلية والبدنية التي تهدف إلى السيطرة على التوتر والخوف في فلسطين.

ومما يجعل الحلول القائمة على التكنولوجيا مرغوبة للوصول إلى أي شخص لديه جهاز متصل بالإنترنت، مثل الهاتف الذكي أو الحاسوب اللوحي، ما تتسم به هذه الحلول من قابلية التوسع والسرعة والتنقل (أي إمكانية أن تصل التكنولوجيا إلى الأشخاص النازحين) وسهولة الحمل (يمكن للنازحين حمل التكنولوجيا). وقد وجدت دراسة استقصائية شملت 144 جهة فاعلة غير حكومية في مجال توفير التعليم للاجئين السوريين أن 49% منها شاركت في تطوير وتوزيع مبتكرات تعليمية تكنولوجية. ولكن على الرغم

وفي السودان، أدى النزاع على ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان إلى اشتباكات وحركات نزوح دورية، لكن المصدر الرئيسي للنزوح هو النزاع في ولايات دارفور الخمس.

■ وفي عام 2019، يوجد ما يقدر بنحو 1.9 مليون نازح داخلياً، منهم 1.6 مليون يعيشون في المخيمات. ويتفاقم الوضع غير المستقر للنازحين داخلياً ومجتمعات الرُّحل بفعل انعدام الأمن الغذائي والصعوبات الاقتصادية والشواغل المتعلقة بالحماية.

■ وتدعم وزارة التربية والتعليم 360 مدرسة ابتدائية في المخيمات في الولايات السبع الأكثر تضرراً، تقدم خدماتها لحوالي 260 000 طفل. ورغم أن معظم هذه المجتمعات قد تم تهجيرها منذ سنوات أو حتى عقود، فإن الحكومة تفترض أنه سيتم إعادة توطين النازحين داخلياً أو إعادتهم إلى ديارهم ولا توفر لهم سوى ترتيبات مؤقتة فقط، بما يشمل توفير الإمدادات والبناء. ولذلك، تقوم التجمعات المقيمة في المخيمات ببناء أماكن التعلم المؤقتة هذه وإعادة بنائها سنوياً. وحوالي 21% من المدارس في جنوب كردفان و13% في غرب دارفور غير صالحة للاستخدام.

■ ويشكل توافر المعلمين ومؤهلاتهم أحد التحديات الرئيسية في هذه الولايات. فكثير من المعلمين متطوعون، وحوالي نصفهم غير مدربين على التدريس. ويتألف تدريب النصف الآخر عادة من دورة مدتها أسبوعان على الأكثر. ولا تشرف وزارة التربية والتعليم على المعلمين المتطوعين أو تدريبهم أو تدفع رواتبهم. وتستقدم المدارس ومراكز التعليم البديل المعلمين المتطوعين، وعادة ما يكون ذلك من المجتمع المحلي. وتقوم رابطة الآباء والمعلمين بكل مدرسة بجمع الأموال من المجتمع لدفع رواتب المعلمين.

وفي الجمهورية العربية السورية، لا يزال هناك أكثر من 6 ملايين نازح داخلياً، منهم 52% من الأطفال و86% يعيشون في المناطق الحضرية.

■ وفي عام 2019، ذكر 76% من النازحين داخلياً أنهم لا يعترضون إعادة التوطين. وكان حوالي 5.9 ملايين طفل يحتاجون إلى الخدمات التعليمية، منهم 29% على الأقل نازحون داخلياً؛ و1.1 مليون طفل غير مقيدين بالمدارس. وإلى وقت قريب، كان هناك استقرار نسبي في خمس من المناطق الخاضعة للسيطرة السياسية والعسكرية. وكانت معظم السلطات تستخدم شكلاً من أشكال المنهج الحكومي، ولكن عمليات التقييم والتدرُّج والتنسيب غير موجودة إلى حد كبير أو في المراحل الأولى للإعداد أو المراجعة. وعلى الرغم من وجود وظيفة التنسيق على نطاق سوريا بأكملها، فإن التعاون محدود في البرامج السياسية والقيود الأمنية.

التعلم مدى الحياة للجميع. ويجري توجيه اهتمام متزايد للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وإتاحة فرص التعليم العالي للاجئين. ويشارك حوالي 100 000 لاجئٍ سوري في برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في البلدان المضيفة الخمسة في المنطقة.

## النزوح الداخلي

رغم أن الجمهورية العربية السورية لديها أعلى نسبة من النازحين داخلياً بفارق كبير بالقياس إلى عدد السكان (36%)، فإن اليمن (8%) والعراق وفلسطين والسودان (حوالي 5% لكل منها) من بين 12 بلداً في هذه القائمة.

وفي العراق، انخفض النزوح الداخلي من 3.4 ملايين شخص في ذروة النزاع مع الدولة الإسلامية في العراق والشام في آذار/مارس 2016.

■ يوجد 1.6 مليون نازح داخلياً. ويعيش قرابة 700 000 منهم في إقليم كردستان و90 000، أو ما نسبته 5%، يعيشون في المخيمات.

■ وأشار تقييم للاحتياجات أُجري في عام 2018 إلى أن 42% من الأطفال والشباب النازحين داخلياً الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و17 عاماً والذين يعيشون في المخيمات منتظمون في التعليم الرسمي، مقارنة بنسبة 60% من الأطفال النازحين داخلياً الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة و73% من الأطفال غير النازحين.

■ ومن بين الصعوبات قلة عدد مدارس اللغة العربية وعدم اليقين بشأن ما إذا كان سيتم الاعتراف بالمؤهلات التي تمنحها مدارس إقليم كردستان، لأن المناهج الدراسية مختلفة. وتم إنشاء مدارس للنازحين داخلياً لتدريس المناهج الرسمية باللغة العربية. وتستضاف هذه المدارس في المباني المدرسية التابعة لوزارة التربية في إقليم كردستان. وتقوم مديريات التربية والتعليم ومديرو المدارس في المنطقة بتكييف الجداول والأنشطة المدرسية لاستيعاب فترات الطلاب النازحين داخلياً.

ومع ذلك، قد تكون هذه المدارس بعيدة عن المنازل في حالة النازحين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة.

■ وقد وضعت وزارة التعليم الاتحادية منهجاً ومواد تعليمية مُعجّلة ومُحدّثة للطلاب النازحين. لكن الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً يمثلون 68% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، في حين لا تغطي مراكز التعلم المعجّل سوى مناهج المدارس الابتدائية. ولا توجد فرص أخرى منظمة ومعترف بها رسمياً لتنمية المهارات الأكاديمية للمراهقين.

- ولا تمنح شهادات معترفاً بها على نطاق واسع سوى المدارس التابعة للحكومة فقط، ويواجه الأطفال النازحون في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والذين يسعون لأداء الامتحانات في المدارس الحكومية مخاطر، منها الكشف عن أسماء أسرهم للسلطات الحكومية، والتهديدات لأمنهم الشخصي عند نقاط التفتيش، وانعدام الأمن في الأماكن الواقعة بين مناطق السيطرة.
- وما يقرب من ثلث المدارس، معظمها في الشمال، حيث يعيش 60% من النازحين داخلياً، غير صالحة للاستخدام بسبب أعمال الحرب واستخدام المدارس لأغراض غير التعليم.
- ووجد تقرير صادر في عام 2018 أن 13% من الأطفال يحتاجون إلى دعم نفسي اجتماعي متخصص في الفصل الدراسي لتسهيل التعلم والرفاه.
- وكثيراً ما يظل المعلمون النازحون داخلياً خاضعين للإدارة في مناطقهم الأصلية، مما يؤدي إلى وجود مخاطر وعوائق إدارية تكاد معها عملية حصولهم على المرتبات أن تكون مستحيلة.
- وفي اليمن، قسّم النزاع البلاد منذ عام 2015 إلى جزء شمالي، يحكمه الحوثيون في صنعاء، وجزء جنوبي، تحكمه الحكومة المعترف بها دولياً في عدن.
- ويشكل وجود وزارتين صعوبة بالنسبة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وتقود مجموعة التعليم تنفيذ البرامج التعليمية، وبسبب المخاوف الأمنية يتم معظم ذلك من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية.
- ويوجد حالياً 2.3 مليون نازح داخلياً. وهناك 1 272 موقعاً لاستضافة النازحين داخلياً، تُوّي 465 000 شخص. ومعظم هذه المواقع ليس بها فصول مؤقتة ما لم يبعد المخيم أكثر من 5 كيلومترات عن أقرب مدرسة. وتقتصر الفصول المؤقتة المتاحة على الصفوف من 1 إلى 5 فقط.
- وقد زاد اكتظاظ المدارس سوءاً. وأصيب العديد منها بأضرار، والمدارس هي أكثر المباني العامة استخداماً لإيواء النازحين داخلياً، وعدد الأطفال في تزايد، وتوقف بناء الفصول الدراسية. ويزيد احتمال أن يتعرض النازحون داخلياً للتمييز بسبب لهجتهم أو مظهرهم.
- ولم يتلق المعلمون رواتبهم منذ عام 2016، شأنهم في ذلك كشأن غيرهم من موظفي الخدمة المدنية في المحافظات التي يسيطر عليها الحوثيون. وقد أوقف الحوثيون كثيراً من البرامج الإنسانية في عام 2017 للضغط عليها لكي تدفع رواتب المعلمين. وبدأت اليونيسف في دفع مبالغ تحفيزية للمعلمين، بما يعادل 50 دولاراً أمريكياً في الشهر، لكن الدفعة الأولى المستحقة لعدد قدره 97 000 معلم في أيلول/سبتمبر 2018 تأخرت لأن الوزارة التي تتخذ من عدن مقراً لها أرادت قائمة المعلمين لعام 2014 وزعمت أن القائمة المقدمة من الوزارة الكائنة في صنعاء تشمل أتباع الحوثيين.
- وكافحت حكومة صنعاء طباعة الكتب المدرسية بعد أن سحب المانحون التمويل بعد التعديلات التي أدخلت على الكتب المدرسية للغة العربية والدين والتاريخ والدراسات الاجتماعية.

## توصيات

يقدم هذا التقرير سبع توصيات تدعم تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالنازحين واللاجئين، هي:

- حماية حق المهاجرين والنازحين في التعليم
- إعداد معلمي المهاجرين واللاجئين لمعالجة التنوع والمشقة
- إدماج المهاجرين والنازحين في نظم التعليم الوطنية
- الاستفادة بإمكانات المهاجرين والنازحين
- فهم الاحتياجات التعليمية للمهاجرين والنازحين والتخطيط لتبنيها
- دعم الاحتياجات التعليمية للمهاجرين والنازحين في إطار المعونة الإنسانية والإنمائية.
- توخّي الدقة في العرض التاريخي للهجرة والنزوح خلال العملية التعليمية من أجل التصدي لأشكال التحيز

# الدول العربية: الهجرة والنزوح والتعليم: بناء الجسور لا الجدران

تتناول هذه الطبعة الإقليمية الأولى من التقرير العالمي لرصد التعليم العلاقة بين التعليم والهجرة والنزوح في الدول العربية.

وتتميز الدول العربية منذ فترة طويلة بحركات سكانية هائلة: نمو المدن الكبرى مثل بغداد والقاهرة والدار البيضاء من خلال الهجرة الداخلية، والهجرة الواسعة النطاق إلى الخارج من المغرب إلى أوروبا الغربية، وأجيال من اللاجئين الفلسطينيين والسودانيين. وتتمتع البلدان الغنية بالنفط كالإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر بأعلى معدلات الهجرة الوافدة في العالم إذ يشكل الأجانب غالبية سكانها.

ونتيجة للحربين في سوريا واليمن ولتحول البحر الأبيض المتوسط إلى طريق شديد الخطورة للهجرة، أصبحت الدول العربية الآن أشد المناطق تأثراً بالهجرة والنزوح. فبينما تمثل هذه الدول نسبة 5% من سكان العالم فهي تضم 32% من لاجئيه و38% من النازحين داخلياً بفعل النزاعات. وتوجد في لبنان والأردن أعلى نسبة من اللاجئين بالقياس إلى عدد السكان. وتبرز خمسة بلدان في المنطقة ضمن أعلى 12 بلداً في العالم من حيث النسبة المئوية للنازحين داخلياً إلى عدد السكان.

وكما بيّن التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2019، تتفاعل الهجرة والنزوح مع التعليم من خلال علاقات متبادلة معقدة تؤثر على من ينتقلون ومن يقيمون حيث هم، كما تؤثر على الذين يستضيفون المهاجرين واللاجئين والذين قد يفعلون ذلك. ويحرم النزوح الناجم عن النزاعات، على وجه الخصوص، ملايين الأطفال والمراهقين والشباب من التعليم، مما يقوض آفاق المستقبل بالنسبة لجيل من الناس. وقد أثرت الأزمات الإنسانية في هذه المنطقة على تطوير التعليم. فعلى سبيل المثال، تجاوزت آسيا الوسطى وجنوب آسيا الدول العربية من حيث معدل الالتحاق بالمرحلة الإعدادية والفجوة بينهما أخذت في التقلص السريع بالنسبة للمرحلة الثانوية.

وفي الذكرى السنوية الأولى لإبرام الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة، يستعرض هذا التقرير طبقات التحديات التي تشكلها الهجرة والنزوح لنظم التعليم ويدعو الحكومات في الدول العربية إلى وضع خطة للوفاء بالالتزامات الواقعة على كل منها.

التعليم حقٌّ من حقوق الإنسان، ومصدر قوة تحويلية تتيح القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة وإحلال السلام. ولا يتخلى الناس الذين ينتقلون بين مختلف أرجاء المعمورة عن حقهم في التعليم ولا يفقدون هذا الحق، سواء أكان تنقلهم من أجل العمل أم طلباً للعلم، وسواء أكان ذلك طوعاً أم كرهاً. ويبين التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2019 الإمكانيات الهائلة والفرص الكبيرة التي يتيحها ضمان تمكين المهاجرين والنازحين من الانتفاع بالتعليم الجيد.

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

© اليونسكو، 2019

صدرت في عام 2019 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)  
United Nations  
Educational, Scientific and  
Cultural Organization  
7, Place de Fontenoy, 75352  
Paris 07 SP, France

التصميم البياني: FHI 360  
التضيق الطباعي: اليونسكو  
تسييق المحتويات: اليونسكو

صورة الغلاف: مارك كاي/منظمة إنقاذ الطفولة

يمكن تنزيل المراجع المرتبطة بهذا المنشور عن طريق  
الرابط التالي:

<http://gem-report-2019.unesco.org/arab-states/>

هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة  
المصنف إلى مؤلفه - الترخيص بالمثل  
3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO)  
الرابط: / http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo

ويوافق المستفيدون، عند استخدام محتوى  
هذا المنشور، على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة  
في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.

ولا يشمل هذا الترخيص إلا نص هذا المنشور. ويجب  
طلب إذن مسبق من اليونسكو قبل استخدام أية مادة من  
المواد الأخرى التي لا ينص هذا المنشور نصاً صريحاً  
على أنها ملك لليونسكو، وذلك عن طريق الاتصال  
بالمنظمة بالبريد الإلكتروني على العنوان  
publication.copyright@unesco.org

ED/GEMR/MRT/2019/ASR/KM/1

